مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

بحوث المؤتمر الدولي (دور النخب في قيادة نهضة المجتمع) الذي عقدته كلية التربية الأساسية بجامعة بابل بالتعاون مؤسسة النخب للتربية والتعليم تحت شعار (الزهراء عليها السلام قدوة) في ٢٠٢٤/١٢/١٩

ابراهيم رئيسي ودوره في السياسة الداخلية الايرانية حتى عام ٢٠٢٤

أ.د. نعيم جاسم محمد

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

Ibrahim Raisi and his role in Iranian internal politics until 2024

Prof. Dr. Naeem Jassim Mohammed
College of Education for Humanities/University of Babylon
Drnaeem271@gmail.com

Abstract

The study of personalities is one of the important topics in history, especially when the personality has an important and influential role in the political arena, and the subject of the research includes a study of the personality of Iranian President Ebrahim Raisi, who held important positions in Iran, the most important of which is the presidency of the Supreme Judicial Council, the most recent of which is his assumption of the Iranian presidency for the term (2023). -2024) After his victory in the presidential elections that took place on June 18, 2021, He is considered one of the candidates to assume the position of Supreme Leader in the future, and he is one of the conservatives close to the Supreme Leader, Ayatollah Ali Khamenei, and after his victory in the elections, he worked to change the political, economic and social reality in Iran and played a role in internal politics and trying to develop the Iranian economy and change the living reality of Iranian society, no. Especially in light of the sanctions imposed on Iran as a result of its nuclear program.

Keywords: Ebrahim Raisi, President, Politics, Inside, Iran.

المختصر

تعد دراسة الشخصيات من المواضيع المهمة في التاريخ، لا سيما عندما يكون للشخصية دور مهم ومؤثر في الساحة السياسية، وموضوع البحث يتضمن دراسة لشخصية الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي الذي شغل مناصب مهمة في ايران واهمها رئاسة مجلس القضاء الاعلى، واخرها تسنمه منصب الرئاسة الايرانية للمدة (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٨ حزيران ٢٠٢١، ويعد من المرشحين لتبوأ منصب المرشد الاعلى مستقبلاً، وانه من المحافظين المقربين من المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي، وبعد فوزه في الانتخابات عمل على تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ايران ومارس دوراً في السياسة الداخلية ومحاولة تطوير الاقتصاد الايراني وتغيير الواقع المعيشي للمجتمع الايراني، لا سيما في ظل العقوبات المفروضة على ايران على اثر برنامجها النووي.

الكلمات المفتاحية: ابراهيم رئيسي، رئيس، سياسة، داخل، ايران.

المقدمة

ان دراسة الشخصيات السياسية تحظى بأهمية كبيرة لما لها من تأثير على الاحداث التاريخية في كثير من دول العالم، لا سيما عندما تكون الشخصية مهمة ولها دور كبير في تغيير مجرى الاحداث، وقد تضمن بحثنا الموسوم (ابراهيم رئيسي ودوره في السياسة الداخلية الايرانية حتى عام ٢٠٢٤)، اذ تناول ابرز الاحداث السياسية التي كان له دوراً فيها، لا سيما وانه شغل مناصب مهمة وحساسة في ايران قبيل تسنمه منصب الرئاسة الايرانية في الانتخابات التي جرت في حزيران ٢٠٢١، ومن تلك المناصب المهمة هو تسنمه منصب رئيس مجلس القضاء الاعلى – وهو من المناصب الرفيعة في البلاد.

كان ابراهيم رئيسي من المحافظين والمقربين من المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي، اذ كان معداً لشغل منصب المرشد الاعلى، لذلك فقد كان يحظى بأهمية ومكانة كبيرة بين السياسيين الايرانيين وغالبية شرائح المجتمع الايراني، فضلاً عن حب واحترام المرشد الاعلى.

جاء البحث ليسلط الضوء على دوره في السياسة الداخلية الايرانية حتى عام ٢٠٢٤، اذ عمل على تجاوز العقوبات الاقتصادية التي اثرت بشكل كبير على الوضع الداخلي الايراني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، التي كانت تعاني منها بلاده بسبب مضيها في برنامجها النووي، واتخذ خطوات عدة في هذا الجانب من خلال تحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بخطوات كانت ملموسة.

تألف البحث من ثلاث محاور رئيسة، تضمن الاول نسبه واسرته وبواكير عمله السياسي حتى عام ٢٠٢١، اما المحور الثاني فقد اشار الى سياسته الداخلية في الجانب السياسي ٢٠٢١-٢٠٢٤،اذ تمكن من مواجهة التحديات السياسية في البلاد واعمال الشغب والتفجيرات التي تعرضت لها البلاد، لا سيما بعد مقتل مهسا اميني في ايلول ٢٠٢٢، وتحدث المحور الثالث عن سياسته الداخلية في الجانب الاقتصادي خلال المدة نفسها ٢٠٢١-٢٠٢٤، والاشارة الى ابرز انجازات الحكومة في تطوير القطاعات الاقتصادية كالنفط والصناعة وقطاع النقل وزيادة التبادل التجاري مع مختلف الدول.

اعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة، منها الكتب باللغات العربية والفارسية والانكليزية، وكذلك البحوث والدراسات المنشورة في المجلات، فضلاً عن عدد من الصحف العربية، اذ اغنت تلك المصادر البحث بمعلومات مهمة.

اولاً: نسبه واسرته وبواكير عمله السياسي حتى عام ٢٠٢١

أ – نسبه واسرته

ولد ابراهيم رئيسي الساداتي في حي نوغان بمحافظة مشهد عام ١٩٦٠ في اسرة متدينة، وواصل لاحقًا دراسة اللاهوت والفقه على مستوى متقدم، وحضر دروس المرشد الأعلى وغيره من رجال الدين المؤثرين[١]، وقد كان والده وجده لوالدته من علماء المدينة، تزوج ابراهيم رئيسي من بنت احمد علم الهدى امام جمعة مدينة مشهد وممثل المرشد الاعلى في محافظة خراسان رضوي، اسمها جميلة علم الهدى وهي استاذة في جامعة شهيد بهشتي في طهران كما انها رئيسة معهد جامعة الدراسات الاساسية للعلوم والتكنلوجيا، لهما بنتان، اكمل دراسته الابتدائية في المدرسة الجوادية بمشهد ثم التحق بالحوزة العلمية في مشهد، وبعد ان اتم مرحلة المقدمات توجه الى مدينة قم وهو في الخامسة عشر من عمره، تتلمذ على يد علماء كبار، لم يكتف رئيسي بالتعليم الديني بل اكمل دراسته الاكاديمية الجامعية في جامعة الشهيد مطهري حتى نال شهادة الماجستير في الحقوق الدولية ودرجة الدكتوراه في فرع الفقه والمبادئ قسم الحقوق الخاصة[٢].

ب – بواكير عمله السياسي حتى عام ٢٠٢١

بدأت مسيرة رئيسي المهنية الطويلة في القضاء بعد مدة قصيرة من قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ في سن العشرين، وفي عام ١٩٨٠ شغل منصب المدعي العام لمدينة كرج، وفي عام ١٩٨٥ عين نائباً للمدعي العام في طهران، وفي عام ١٩٨٨ كلفه اية الله الخميني بمتابعة ملفات قضائية هامة تتعلق بالإرهاب، المتمثل حينها بحزب توده وجماعة مجاهدي خلق في بعض المحافظات مثل لرستان وسمنان وكرمنشاه [٣]، وبعد أن أمضى مدة في العمل في همدان غرب إيران، وبمجرد اختيار اية الله علي خامنئي كمرشد أعلى في عام ١٩٨٩ تم تعيين رئيسي مدعياً عاماً في طهران، وهو المنصب الذي شغله لمدة خمس سنوات، ثم تم تعيينه رئيساً لهيئة التفتيش الحكومية (١٩٩٤–٢٠٠٤)، وأصبح بعد ذلك النائب الأول لرئيس السلطة القضائية، وشغل هذا المنصب لمدة (١٠) سنوات (٢٠٠٤–٢٠١٤) وشغل منصب المدعي العام للبلاد للمدة ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وأشرف على العتبة الرضوية في مشهد عبر تولي رئاسة مؤسسة –أستان قدس رضوي– اي العتبة الرضوية المقدسة، وتعد اكبر مؤسسة خيرية لإدارة مرقد الامام علي بن موسى الرضا (ع) بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩، وهي الضريح المقدس للإمام الثامن الإمام الرضا (ع) في مشهد، وبعد اجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٧ احتل المركز الثاني بنسبة ٣٨٪ من الأصوات، وفي ٧ اذار ٢٠١٩ تم تعيينه رئيساً للسلطة القضائية من قبل المرشد الأعلى اية الله علي خامنئي، ونشر الموقع الإلكتروني للمرشد الأعلى علي خامنئي نص المرسوم الخاص بتعيين

رئيسي كرئيس للسلطة القضائية وهذا نصه: **"لتحقيق هذه الغاية الحاسمة، قمت بتعيينك، حيث تتمتع بسنوات عديدة من الخبرة على مختلف مستويات السلطة القضائية... علاوة على ذلك، إلى جانب معرفتك وخبرتك ذات الصلة في هذا المجال الأساسي، فقد أثبتت نزاهتك وإخلاصك وكفاءتك في مختلف المناصب التي شغلتها"**(٤) وجاء تعيينه في هذا المنصب خلفاً لصادق لاريجاني كرئيس للمحكمة العليا، وأثارت هذه الخطوة الدهشة لأنها جاءت قبل أشهر من الموعد المقرر لانتهاء ولاية لاريجاني، وإذا لم تكن هذه الترقية كافية، فقد أصبح رئيسي بعد أيام نائباً لرئيس مجلس الخبراء، متفوقاً على لاريجاني نفسه [٥].

ثانياً: سياسته الداخلية في الجانب السياسي ٢٠٢١-٢٠٢٤

جرت الانتخابات الرئاسية في إيران في ١٨ حزيران ٢٠٢١ في ظل ضغوط داخلية وخارجية كانت تتعرض لها ايران، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز إبراهيم رئيسي بمنصب رئيس الجمهورية، بعد ان حصل على (١٧.٩) مليون صوت بما يعادل (٦١.٩٥٪) من أصوات المقترعين بفارق كبير عن كافة منافسيه، والجدول أدناه يوضح عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وعدد البطاقات البيضاء والملغاة [٧].

جدول (1): عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو الرئاسة الإيرانية والبطاقات البيضاء والملغاة

م	عدد الأصوات	اسم المرشح	النسبة المئوية
1	17926345	إبراهيم رئيسي	%61.95
2	3412712	محسن رضائي	%11.79
3	2427201	عبد الناصر همتي	%8.38
4	999718	أمير حسين قاضي زاده هاشمي	%3.45
5	3726870	الأصوات الملغاة والبيضاء	%12.88

تولى الرئيس إبراهيم رئيسي منصبه في ٤ اب ٢٠٢١ بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، وألقى رئيسي خلال حفل التنصيب في مجلس الشورى الإيراني، كلمة قال فيها: " **سأكرس نفسي لخدمة الشعب، وشرف البلاد، ونشر الدين والأخلاق، ونصرة الحق والعدل** "، وشدد على أن: "رسالة هذه الانتخابات هي مقاومة الاستكبار"- في إشارة إلى الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص والغرب بشكل عام- وقد أقام المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية اية الله علي خامنئي حفل التصديق على الرئيس رئيسي، واكد إنه يعتقد أن الطريقة التي اختارها رئيسي للتأكيد على مبادئ الجمهورية الإسلامية هي المسار الصحيح، وذكر خامنئي أن "**أعداءنا يستهدفون الرأي العام الإيراني من خلال وسائل الإعلام**"[٨].

حمل الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي مشروعاً كبيراً للمرحلة المقبلة بعد انتخابه رئيساً للبلاد، واعتقد أن إمكانات إيران الاقتصادية والسياسية تؤهّلها لتحقيق قفزة استراتيجية، تتجاوز مفردة "الاتفاق النووي" والهاجس الأميركي في مشروعه الاقتصادي، وخطّط رئيسي لإعادة تنظيم القطاعين الزراعي والصناعي

وتوجيههما، وتوسيع دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية، مع إعطاء الأولوية لاستئناف الحرب على الفساد والفاسدين، وقرر الرئيس ابراهيم رئيسي الاستعانة بخبرات وبرامج معتبَرة، أعدّها منافسوه الستة الذين التقاهم، وسبق أن أعلنوا تسليم فريق الرئيس الجديد نُسَخاً من الطروحات والبرامج التي أعدّوها خلال الحملة الانتخابية، وتميَّز المرشَّحان سعيد جليلي ومحسن رضائي بأنهما أعدّا أفكاراً ثورية وحديثة لتطوير الإدارتين الصناعية والزراعية في إيران، من قَبيل مشروع السيد جليلي عبر إنشاء منظومة لتطوير الإنتاج الزراعي، تبدأ من القرية، وشبيهة بالتعاونيات الزراعية في النظام الاشتراكي، لكن بانفتاح أكبر، وذلك في إطار رؤية غايتها إحداث ثورة زراعية على غرار تجارب ثورات اقتصادية جرت في دول متعدِّدة، بينها الصين وفيتنام، أمّا على الصعيد السياسي، فمن المؤكَّد أنّ أيّ طموحات إلى ثورة وتغيير اقتصاديَّين واسعَين، يستدعي أن تكون لها هناك حاضنة سياسية مرنة ومنفتحة وتستوعب المتغيرات، ويبدو أن المرونة والانفتاح في توجهات إبراهيم رئيسي اشارتا بأن الآمال بشأن تحوُّل اقتصادي كبير ستترافق مع تحوّل وتغيّر كبيرين أيضاً، على صعيد مزيد من الحريات السياسية والفردية والاجتماعية، فمبادرته إلى لقاء مدراء الصحف الإصلاحية ومسؤوليها، في إبّان الحملة الانتخابية، ودفاعُه عن حرية الوصول إلى المعلومات، ودعوتُه أيضاً الجاليات الإيرانية في الخارج إلى العودة والعمل بحرية في داخل البلاد، هي بعض المؤشِّرات والدلالات على أنه قادم، وفي جعبته مشروعٌ يُفْضى إلى التغيير، وعهد جديد في إيران [٩].

ومنذ لحظة وصول رئيسي إلى السلطة، احتل المحافظون جميع المناصب الدستورية الثلاثة الحيوية في النظام السياسي الإيراني: الرئاسة والسلطة القضائية ومجلس النواب والمكاتب البرلمانية، وكان يُعتقد في البداية أن وجود نظام متجانس ومتناغم يتميز برؤية أيديولوجية مشتركة لديه القدرة على منع تفاقم الانقسام السياسي داخل الجهاز السياسي، وافترض الكثيرون أن ذلك سيؤدي إلى تحسين التنسيق وحكومة تعمل بشكل أفضل، وقد أدت العقوبات المستمرة والمحادثات بشأن البرنامج النووي الايراني التي لم يتم حلها إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في إيران، وخفض قيمة العملة الإيرانية وزيادة التضخم، وتسبب ذلك في معاناة كبيرة للمواطنين، ولاسيما الطبقات الدنيا والمتوسطة، وكانت هذه الشرائح من المجتمع من المشاركين النشطين في كل الانتفاضات المدنية السابقة؛ لذا فإن الاستياء بينهم شكل مخاطر سياسية على حكم رئيسي[١٠].

ومنذ بداية الاحتجاجات التي ضربت إيران في ايلول ٢٠٢٢ بعد مقتل مهسا اميني البالغة من العمر (٢٢) عاماً بعد يومين من اعتقالها من قبل دورية تابعة لشرطة الأخلاق لعدم ارتدائها الحجاب بشكل صحيح، ألقى رئيسي باللوم على القوى الغربية في إثارة الاضطرابات وتعهد بقمعها، قائلاً: " **إن الحكومة تعمل "على الحد من مشاكل الناس"**، وفي الوقت نفسه اكد على أن أعداء النظام خططوا

للاحتجاجات [١١]، وعقب وفاة مهسا اميني اندلعت احتجاجات في عدد من المدن والجامعات الايرانية، وخلال اسبوعين من وفاتها ناهز عدد الضحايا قرابة (٧٦) شخصاً من بينهم عدد من عناصر قوات التعبئة (الباسيج) والشرطة والجيش، وبرزت خلال الاحتجاجات ظاهرة حرق الحجاب[١٢]، ووصف الرئيس الإيراني حينها الاحتجاجات بأنها "فشل تاريخي جديد لحق بأعداء إيران بعد أعمال الشغب التي دفعت عمليات قمعها على يد السلطات الإيرانية، دولاً غربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية إلى توسيع دائرة العقوبات على طهران التي تعاني منذ سنوات من أزمة اقتصادية [١٣].

استمرت التحديات الداخلية في ايران ابان مدة حكم رئيسي، ففي ٢٦ تشرين الاول ٢٠٢٢ قتل (١٥) شخصاً وجرح (١٩) على الأقل، في هجوم على ضريح شاه جراغ في مدينة شيراز جنوب إيران، فيما أعلن تنظيم (داعش) مسؤوليته عن الهجوم، وتعهد الرئيس الايراني إبراهيم رئيسي برد "سريع وقاس"، معتبراً أن "**أعمال الشغب**" خلال الاحتجاجات مهدت الأرضية لوقوع هجمات "**إرهابية**" كهذه، وقالت الحكومة الايرانية: "**إن إرهابياً واحداً فقط متورط، وأنه ليس إيرانياً**"، كما أفاد التلفزيون الرسمي الايراني عن اعتقال شخص واحد وقال إنه "إرهابي مرتبط بجماعات تكفيرية"، وكانت تقارير أولية ذكرت أن ثلاثة مهاجمين أطلقوا النار على الزوار والموظفين عند مدخل الضريح، وأن الشرطة ألقت القبض على اثنين منهم، ودعا المرشد الاعلى آية الله علي خامنئي الإيرانيين إلى التوحد قائلاً: " **إن من يقفون وراء الهجوم سيعاقبون بالتأكيد**"، واضاف: "**علينا جميعاً واجب التعامل مع العدو وعملائه الخونة والجهلة، ويجب أن يتحد الشعب ضدّ الاستخفاف بحياة الناس وأمنهم**"[١٤].

وأعلن تنظيم (داعش) مسؤوليته عن الهجوم الإرهابي في شيراز في ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢، واتهمت الحكومة الإيرانية الجماعات المسلحة الكردية (وغيرها) بالانفصالية والإرهاب و"العلاقات مع الأجانب"، واتهمت هذه الجماعات بدورها الحكومة الايرانية بانتهاك حقوق الأكراد الإيرانيين، وزعمت أنها تدافع عن حقوق الأكراد، وفي السياق نفسه قال الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي في خطاب متلفز خلال زيارته محافظة زنجان في ٢٧ تشرين الاول ٢٠٢٢،اذ قال: "**نيّة العدو هي إعاقة تقدم البلاد ومن ثم أعمال الشغب هذه تمهّد الطريق أمام أعمال إرهابية، لذا يأتون الى مرقد شاه جراغ ويطلقون النار على الأبرياء الذين كانوا يقومون بعبادة الله، ومن ثم يتبنى داعش المسؤولية**"، وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان: "**إن الحكومة لن تسمح بأن يتلاعب بأمن البلاد الإرهابيين والأجانب المتدخلين في شؤوننا**"، ويضم الضريح قبراً لابني الإمام السابع لدى الشيعة موسى بن جعفر الكاظم، وهما أيضاً أخوا الإمام الثامن علي بن موسى الرضا، وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك (Stephane Dujarric) في بيان: "**إن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش** (Antonio

Guterres) **يدين بشدة الهجوم الإرهابي على ضريح شاه جراغ المقدس**"، وأضاف: " **أن مثل هذه الأعمال التي تستهدف المواقع الدينية شائنة بشكل خاص**"، وشدّد الأمين العام على ضرورة محاكمة مرتكبي هذه الجريمة بحق المدنيين، الذين كانوا يمارسون حقهم في أداء شعائرهم الدينية، وجاء هذا الهجوم في الوقت الذي شهدت فيه إيران احتجاجات في الشوارع منذ وفاة مهسا أميني قبل شهر من الحادث، بعد أن ألقت شرطة الآداب القبض عليها بسبب انتهاك قواعد اللباس للمرأة في إيران[١٥].

ومع تنامي الحركة الاحتجاجية، ظهرت زوجة رئيسي، جميلة علم الهدى، وهي تسير على خط قانون الدولة القائل بأن المرأة يجب أن تظل خاضعة للشريعة الإسلامية وأن وسائل الإعلام والولايات المتحدة الامريكية هي التي هندست حركة الاحتجاج، وفي كانون الثاني ٢٠٢٣ أظهرت نفسها كمدافعة قوية عن حقوق المرأة ومدافعة عن المؤسسة في مؤتمر بعنوان "**مؤتمر المرأة المؤثرة**"، والذي نظمته لاجتماع زوجات رؤساء الحكومات في جميع أنحاء العالم، ثم في حزيران ٢٠٢٣ رافقت رئيسي في زيارة دولة إلى فنزويلا في ١٢ حزيران ٢٠٢٣، وعززت مكانتها العامة بشكل أكبر، ومع ذلك برزت علم الهدى أيضاً كوسيط قوة لزوجها [١٦].

لقد تعرضت سلامة أراضي إيران للتحدي بشكل متكرر خلال مدة حكم ابراهيم رئيسي، منها هجمات بطائرات من دون طيار وانفجارات كبرى هزت بعض المدن الايرانية، مثل الانفجار في مصنع عسكري بالقرب من أصفهان حدث في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٣، نتيجة لضربة بطائرة من دون طيار، كما جرت نزاعات حدودية (على سبيل المثال، مع أفغانستان في ٣١ تموز ٢٠٢٢) والنزاعات مع عُمان والإمارات العربية المتحدة بشأن السفن المارة عبر مضيق هرمز[١٧].

أدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الشنيع والجبان على الأبرياء والحجاج في ضريح شاه جراغ في شيراز في ١٣ اب ٢٠٢٣، وأدى إلى مقتل إيرانيين اثنين وإصابة (٨) اشخاص، وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا وللحكومة الايرانية، وتمنوا الشفاء العاجل والكامل للمصابين، وأكد أعضاء مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة محاسبة مرتكبي ومنظمي وممولي ورعاة هذه الأعمال الإرهابية المشينة وتقديمهم إلى العدالة، وحثوا جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على التعاون بنشاط مع الحكومة الايرانية، فضلا عن جميع السلطات الأخرى ذات الصلة في هذا الصدد، وأكد أعضاء مجلس الأمن أن أي أعمال إرهابية تعد إجرامية وغير مبررة، بغض النظر عن دوافعها ومكان ارتكابها وزمانها وأيا كان مرتكبها، وأكدوا من جديد ضرورة قيام جميع الدول بمكافحة التهديدات التي يتعرض لها

السلام والأمن الدوليين بكل الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي [١٨].

قالت وكالة (تسنيم) التابعة للحرس الثوري الايراني، إن عبوة ناسفة انفجرت بالقرب من مدينة إيرانشهر جنوب شرقي إيران صباح يوم ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٤، من دون وقوع إصابات أو أضرار، وأضافت الوكالة: أن القنبلة انفجرت بجوار طريق إيرانشهر – سرباز، وجاء هذا الحادث بعد إعلان الحرس الثوري الإيراني في اليوم نفسه، أنه هاجم أهدافاً في شمال العراق وسوريا بصواريخ باليستية في ١٥ كانون الثاني من العام نفسه[١٩]، وأعلن الحرس الثوري عبر موقعه على الإنترنت، أن الضربة الصاروخية الباليستية جاءت انتقاماً لمقتل قادة ايرانيين على يد (إسرائيل)، وقال: " **إنه تم رصد وجود لتنظيم (داعش) الإرهابي في الأراضي المحتلة بسوريا، وتم تدميره بإطلاق سلسلة من الصواريخ الباليستية**" – وفقاً للبيان– ووصف الحرس الثوري الهدف في المناطق الكردية بالعراق، بأنه مركز تجسس لجهاز الاستخبارات (الإسرائيلية) (الموساد)[٢٠].

ثالثاً: سياسته الداخلية في الجانب الاقتصادي ٢٠٢١–٢٠٢٤

بعد محادثات خطة العمل الشاملة المشتركة حول البرنامج النووي الايراني على اثر الغاء اتفاق تم عام ٢٠١٥ من قبل الرئيس الامريكي دونالد ترامب (Donald Trump) عام ٢٠١٨، كان التحدي الرئيسي الذي واجه الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي هو الاقتصاد الإيراني، الذي كان يعاني من العقوبات الأمريكية، فضلاً عن الفساد وسوء الإدارة، وفيروس كورونا[٢١].

وتوافقت آراء رئيسي بشكل وثيق مع آراء المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي في المجالات الرئيسية، وكان رئيسي يعتقد أن الحل لمشاكل إيران الاقتصادية لا يكمن في المقام الأول في إزالة العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران فحسب، بل في توسيع سياسة "**اقتصاد المقاومة**"، وهي استراتيجية تهدف إلى الحد من تعرض إيران للعقوبات الخارجية، هذه السياسة هي سياسة الحماية الاقتصادية، التي تسعى إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي وزيادة الصادرات وتقليص الواردات لتحقيق النمو الاقتصادي، وبينما تعهدت ادارة رئيسي بانها ستبذل جهوداً لرفع العقوبات عن البلاد، عملت في الوقت نفسه بجد للتغلب على العقوبات وتقليل الضعف الاقتصادي لإيران من خلال توسيع سياسة "اقتصاد المقاومة" – المدعوم من المرشد الاعلى – ولتحقيق هذه الغاية نظرت إدارة رئيسي إلى العقوبات الأمريكية اللاإنسانية الأحادية الجانب باعتبارها فرصة لوقف بيع النفط الخام – وهو أمر يسهل فرض عقوبات عليه – وتصدير سلع ذات قيمة مضافة مثل البنزين وزيت المحركات والمنتجات الثانوية الأخرى التي يزداد الطلب عليها ويصعب فرض عقوبات عليها[٢٢].

وفي مناظرات الانتخابات الرئاسية المتلفزة، تعهد رئيسي بإعطاء "**الدبلوماسية الاقتصادية**" أولوية قصوى بهدف زيادة الصادرات الإيرانية، وأشار مراراً وتكراراً إلى جيران إيران الخمسة عشر وسوقهم التي يبلغ عدد سكانها (٥٠٠) مليون نسمة، والتي ينبغي لإيران أن تعمل على تعزيز التجارة معها والتي لا تملك إيران سوى حصة ضئيلة منها، كما وعد رئيسي بتخفيض الضرائب على المنتجين، والحصول على الضرائب من رجال الأعمال الأثرياء المتهربين من الضرائب من خلال إنشاء نظام ضريبي ذكي جديد، ومكافحة تهريب السلع، وجعل الإنتاج جذاباً من خلال الإصلاحات الاقتصادية، وأعلن رئيسي في خطاباته خلال حملته الانتخابية أنه سينظر إلى الاقتصاد الساحلي والمحيطي كمصدر مستدام للنمو الاقتصادي، اذ تمتلك إيران أكثر من (٣٠٠٠) كيلومتر من الحدود البحرية؛ وتعهد بأن إدارته ستكون عازمة على تحقيق أقصى استفادة من هذه القدرة الهائلة لخلق فرص العمل والقضاء على الفقر، وأضاف: " **إن إيران القوية والقوية اقتصادياً يمكنها حل المشكلات وخلق الردع** "، لكن هذا لا يعني أن إدارة رئيسي ستغلق باب الحوار مع الغرب [٢٣].

أدت القيود المرتبطة بوباء كوفيد /١٩ إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية التي واجهها الإيرانيون، وكان الاقتصاد هو الشاغل المحلي الأكثر إلحاحاً للناخبين، وقد أثرت العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة الامريكية فرضها على ايران بعد انسحاب الاخيرة من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨، تأثيراً سيئاً على الاقتصاد الإيراني، الذي انكمش بنحو (٥٪) في عام ٢٠٢٠، وكان تحسين الظروف الاقتصادية في قلب بيان كل مرشح، مع نقاط مشتركة المواضيع بما في ذلك: خفض التضخم؛ وتحسين الرفاهية والعدالة الاجتماعية من خلال سياسات مثل مكافحة الفساد؛ خلق فرص العمل؛ تضييق الفجوة الاجتماعية؛ وتوفير الغذاء والسكن والرعاية الصحية بأسعار معقولة[٢٤].

ومما يجدر ذكره ان الولايات المتحدة الامريكية استهدفت من عقوباتها على ايران على وجه التحديد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإيراني مثل النفط والغاز والبنوك والصناعة، ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد الإيراني انكماشا كبيراً وشهد دخل النفط انخفاضاً كبيراً في البلاد، الذي يعد المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، كما شهدت إيران تضخماً كبيراً، وانخفاضاً في قيمة عملتها (الريال)، وانخفاضاً في احتياطاتها من النقد الأجنبي، لذا عانى المجتمع الإيراني من محنة اقتصادية كبيرة، اتسمت بتصاعد معدلات البطالة والفقر، وأدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٧ وبداية عام ٢٠١٨، اذ شهدت إيران موجة من التظاهرات واسعة النطاق ناجمة عن الظروف الاقتصادية الصعبة، وارتفاع معدلات البطالة، والفساد الحكومي، وكان حجم هذه

الاحتجاجات من أكبر الاحتجاجات منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وكان هناك استياءً اجتماعياً مستمراً من خلال تظاهرات متقطعة في المناطق الحضرية الكبرى طوال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠[٢٥].

قام المعلمون الايرانيون باحتجاجات واسعة بسبب تدني رواتبهم، وطالب المجلس التنسيقي في الاتحادات النقابية للمعلمين الإيرانيين ونقابات المعلمين الأخرى بتنفيذ قانون أقره مجلس الشورى الاسلامي في كانون الأول ٢٠٢١ من شأنه زيادة أجور المعلمين لتساوي على الأقل (٨٠٪) من رواتب أساتذة الجامعات، وشملت مطالب المعلمين الأخرى إطلاق سراح زملائهم المسجونين، و"الحق في التعليم المجاني"، وتحديد عدد الطلاب في كل فصل بـ (١٦) طالباً، وصرح المجلس التنسيقي قبل التظاهرات فقال: "**إذا لم تغير السلطات نهجها، فسوف نستخدم كل إمكاناتنا الاحتجاجية لتلبية مطالبنا.**"، واحتشد المعلمون أمام مباني وزارة التربية والتعليم في جميع أنحاء البلاد في الاول من شهر أيار ٢٠٢٢، وانتشرت قوات الأمن بدورها في هذه المواقع في عدد من المدن، بما في ذلك العاصمة طهران، وفي مدينة بوشهر الجنوبية، اشتبكت قوات الأمن مع المعلمين المتظاهرين، واعتقلت ستة أشخاص منهم على الأقل، وبحسب المجلس التنسيقي في الاتحادات النقابية للمعلمين الإيرانيين، تم الإفراج عن بعض المعتقلين[٢٦].

ومما يجدر ذكره انه على مدى السنوات التي سبقت انتخاب ابراهيم رئيسي عام ٢٠٢١ رئيساً للجمهورية نظمت نقابات المعلمين في الكثير من المناسبات مسيرات في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بتنفيذ التشريعات المتوقفة منذ مدة طويلة لزيادة رواتب المعلمين التي تم إقرارها في اواخر عام عام ٢٠٢٠، وحدد القانون الجديد زيادة الأجور لجميع المعلمين العاملين والمتقاعدين، على ان يكون مستوى الزيادات متناسباً مع سنوات الخبرة بناءً على نظام تصنيف جديد للمعلمين، وقد وافق الرئيس السابق حسن روحاني (٢٠١٣- ٢٠٢١) على نسخة سابقة من القانون قبل وقت قصير من مغادرته منصبه في آب ٢٠٢١، وقدمها إلى مجلس الشورى الاسلامي الذي هيمن عليه المحافظون، ومع ذلك لم يمرر مجلس الشورى مشروع القانون حتى كانون الأول ٢٠٢١، أي بعد أربعة أشهر من بدء رئاسة رئيسي، وجاءت هذه الخطوة في أعقاب إضراب للمعلمين استمر يومين في عدد من المدن، ومن جانبه صرح رئيس مجلس النواب محمد باقر قاليباف في الأول من أيار ٢٠٢٢ أنه من المتوقع أن إدارة رئيسي "ستسرع المراحل النهائية" من تنفيذ القانون[٢٧].

وتسببت الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها الشعب الايراني في اندلاع احتجاجات متفرقة، ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الاحتجاجات التي أعقبت الانهيار المميت لمبنى متروبول في٢٣ ايار ٢٠٢٢ في مدينة عبادان بجنوب غرب البلاد[٢٨]، حيث احتج الناس على الفساد وتجاهل السلطات لقواعد السلامة، وتفاقمت التحديات الاقتصادية التي واجهتها إيران مع أزمة الغذاء العالمية الناجمة عن الحرب

الروسية – الاوكرانية التي اندلعت منذ ٢٢ شباط ٢٠٢٢[٢٩]، وبعد ذلك اتخذت حكومة رئيسي قراراً لم يحظى بشعبية بخفض بعض الدعم وزيادة أسعار المنتجات الأساسية مثل القمح والخبز، وسعت إيران منذ مدة طويلة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي، لكن السلطات اتُهمت باتباع سياسات زراعية وبيئية غير مسؤولة على مدى العقود الأربعة الماضية [٣٠].

واجهت إدارة رئيسي صعوبة في إنقاذ الاقتصاد الإيراني المتعثر، وعلى الرغم من أن الحكومة اكدت إن الإيرادات من الصادرات النفطية وغير النفطية زادت، فقد اتُهم رئيسي بعدم الوفاء بوعوده، مثل السيطرة على التضخم ومعالجة أزمة العملة، وكان الاقتصاد قضية مثيرة للجدل داخل المعسكر المحافظ أيضاً، ويبدو أن خطط الحكومة تسببت في خلاف بين النائب الأول للرئيس محمد مخبر ونائب الرئيس للشؤون الاقتصادية محسن رضائي، بينما استقال وزير العمل حجة الله عبد المالكي في حزيران ٢٠٢٢، وقد جاءت استقالة عبد المالكي وسط الاحتجاجات المستمرة على مستوى البلاد لأصحاب المعاشات، الذين اتهموا الحكومة بالفشل في التعامل مع ارتفاع تكاليف المعيشة، ونظم المعلمون مجموعة أخرى من التظاهرات المنتظمة خلال رئاسة رئيسي في جميع أنحاء البلاد بسبب المظالم الاقتصادية والسياسية، على الرغم من الحملة الأمنية بهذا الشأن [٣١].

وقد كانت للرئيس الذي رفع شعار الاقتصاد المقاوم إنجازات بارزة في وليته التي لم يقدّر لها أن تكتمل، منها النمو الاقتصادي الايجابي، ونمو قطاع الصناعة، وانخفاض معدل التضخم، وتبادل الغاز مع تركمانستان وأذربيجان، ونمو الترانزيت الخارجي، وتسجيل أدنى معدل بطالة، وتدشين أكبر مشروع للسكك الحديدية، وغير ذلك الكثير [٣٢].

ومع ذلك ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة العمل الإيرانية نُشر بعد مرور ما يقرب من عام على رئاسة رئيسي، فإن ما يقرب من ٦٠٪ من الإيرانيين لا يحصلون على الدخل الكافي والوظائف المناسبة، وسجل التضخم مستويات قياسية، اذ دفع الإيرانيون ما يقرب من ٥٠٪ أكثر مقابل نفس المنتجات مقارنة بربيع عام ٢٠٢١، وتوقع صندوق النقد الدولي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٢، وحتى أقل في عام ٢٠٢٣، ومع ذلك أصر رئيسي على أن إدارته سوف تتخلص من الفساد المستوطن، وباعتباره كان رئيساً للمحكمة العليا سابقًا، فقد عزز فكرة أنه سيكشف ويعاقب المعاملات الفاسدة في الحكومة، وقد اتهمت وزارة الزراعة في حكومته بدفع أموال لشركة خاصة لاستيراد القمح والشعير، رغم أن الشركة لم تفعل ذلك قط، وأحاط الرئيس رئيسي نفسه بـ "الاقتصاديين الإسلاميين" – الذين كانوا يعارضون بشدة الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق – لتقديم المشورة له حول كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على رؤية المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي بشأن **"اقتصاد المقاومة"**، واستمر رئيسي

بدعم التنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة، مع وضع الجمعيات الخيرية والمؤسسات والحرس الثوري الإيراني على رأس الأولويات المحلية [٣٣].

وعلى الرغم من الضغوطات الاقتصادية والمصاعب التي واجهتها البلاد، عرفت مد حكمة رئيسي عدداً من المحطات الاقتصادية البارزة، ليس فقط فيما يتعلق بالزيادة التي شهدتها صادرات النفط بالبلاد ومكثفات الغاز، ومن بين أبرز تلك المحطات: تدشين مشروع (سكة حديد زاهدان– كاش) والذي يعد "أكبر مشروع للسكك الجديدة"، اذ يقع في جنوب وجنوب شرق البلاد (أسهم في توفير (٣٤٠٠) فرصة عمل مباشرة ونحو ستة آلاف غير مباشرة)، كما عرفت البلاد في عهده معدل بطالة متدنٍ في صيف عام ٢٠٢٣ (كان الأدنى منذ ١٧ عاماً)، فضلاً عن ارتفاع مؤشر الشركات المدرجة بنسبة وصلت إلى ٦.٧٪، ولطالما رفع رئيسي شعارات مكافحة الفساد والفقر والدفاع عن الطبقات المهمشة، غير أن هذه الوعود لم تنل يوما إعجاب المعتدلين والإصلاحيين[٣٤].

وبالنظر إلى قيمة الريال الإيراني في السوق الحرة، فقد بدأ عام ٢٠٢٤ بدرجة عالية من التقلبات، وفي حين فقدت العملة الوطنية أكثر من ٣٠ % من قيمتها في السوق الحرة على مدار عام ٢٠٢٣، فقد كانت مستقرة نسبيًا خلال معظم هذا العام، وتغير هذا في أوائل عام ٢٠٢٤، عندما بدأ الريال يضعف فجأة، ووصل الدولار إلى (٥٠٥,٥٠٠) ريال إيراني في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، ليصل بعدها إلى (٥٧١,٥٠٠) ريال إيراني في ٢٢ شباط ٢٠٢٤، وهو ما شكل انخفاضاً في قيمة العملة بنسبة ١٣٪ في نحو سبعة أسابيع، ومن الممكن توقع استمرار خسارة الريال لقيمته في السوق الحرة، فالبنك المركزي الإيراني لم يتمكن من إدارة السوق الحرة إلا من خلال ضخ عملة صعبة إضافية، والحفاظ بشكل مصطنع على قيمة الريال للحث على الشعور بالاستقرار، وعلى هذه الخلفية توقع الخبراء انخفاض قيمة العملة بسبب البيئة التضخمية، وفي الوقت نفسه شكل التضخم والارتفاع مصدر إزعاج رئيسي للاقتصاد الايراني، صحيح أن الاقتصاد قد شهد تخفيفاً للضغط ما بعد الصدمة التضخمية الهائلة التي ظهرت في نيسان ٢٠٢٢، عندما تم وقف الاعتماد على سعر صرف الدولار المدعوم السابق البالغ (٤٢,٠٠٠) ريال إيراني، لكن التضخم بقي أعلى من ٤٠٪ حتى عام ٢٠٢٣، وقد باءت محاولات إدارة رئيسي المحافظة لتحقيق معدل تضخم بنسبة ٣٠٪ في العام الإيراني (المنتهي في آذار ٢٠٢٤) بالفشل، بسبب مجموعة من القضايا الهيكلية، بما في ذلك العجز المتكرر في الميزانية [٣٥].

يعتمد الاقتصاد الإيراني على قطاعات الهيدروكربونات والزراعة والخدمات، فضلاً عن حضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية، وتحتل إيران المرتبة الثانية عالمياً في احتياطيات الغاز الطبيعي والمرتبة الرابعة في احتياطيات النفط الخام المؤكدة، وفق بيانات البنك الدولي،

وفي حين أن قاعدتها الاقتصادية متنوعة نسبياً بصفتها بلداً مُصدراً للنفط، إلا أن النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية في إيران يعتمدان على عائدات النفط، وبالتالي يتسمان بالتقلب- بحسب البنك الدولي- ويشار إلى أن ايران تعد ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بحجم إنتاج يقدر بنحو ثلاثة ملايين برميل يومياً. فيما ترزح ايران تحت وطأة العقوبات الأميركية التي غلت يد القطاع فيها[٣٦].

وفيما يتعلق بقطاع النفط فقد ارتفع إنتاج إيران من النفط بنسبة ٢٠٪ في العام الأول للرئيس الإيراني (٢٠٢١) إلى (٢.٣٩٢) مليون برميل يومياً مقارنة بنحو (١.٩٩١) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، بينما ارتفع إنتاج عام ٢٠٢١ بنسبة ١.٥٪ فقط، إذا قورن بالإنتاج خلال عام ٢٠١٩ (٢.٣٥٦)مليون برميل يومياً، مع الإشارة إلى أن إبراهيم رئيسي تولّى السلطة رسمياً في ٤ آب ٢٠٢١، واعتمدت وحدة أبحاث الطاقة في تحليلها بيانات إنتاج النفط الإيراني في السنة الأولى لإبراهيم رئيسي في ٤ اب ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩، وليس بعام ٢٠٢٠، الذي شهد ظروف كورونا الاستثنائية، ما يجعل المقارنة معها غير معبّرة، واستمرت رحلة صعود إنتاج النفط الإيراني في العامين التاليين للرئيس ابراهيم رئيسي، إذ ارتفع بنسبة ٦.٧٪ على أساس سنوي إلى(٢.٥٥٤) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢، كما ارتفع في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١١.٨٪، أو ما يعادل (٣٠١) ألف برميل يومياً، ليصل الإجمالي إلى (٢.٨٥٩) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٣، وبحسب بيانات سنوية صادرة عن منظمة أوبك، اشارت بيانات عام ٢٠٢٤- جمعتها وحدة أبحاث الطاقة- إلى ارتفاع متوسط الإنتاج الإيراني خلال الأشهر الاربعة من العام المذكور إلى (٣.١٨٤) مليون برميل يومياً، بزيادة ٢٣٪، أو ما يعادل (٦٠٣) آلاف برميل يومياً عن متوسط الأشهر مقارنة بعام ٢٠٢٣ (٢.٥٨٢) مليون برميل يوميًا، وارتفع إنتاج النفط الإيراني في شهر كانون الثاني ٢٠٢٤ بنسبة ٢٣.٧٪، ليصل إلى (٣.١٦١) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (٢.٥٥٤) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، كما سجل الإنتاج (٣.١٦١) مليون برميل يومياً خلال شهر شباط ٢٠٢٤، مقارنة بنحو (٢.٥٧٤) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، كما ارتفع إنتاج إيران من النفط الخام بنسبة ٢٤٪ خلال شهر آذار، ليصل إلى (٣.١٩٨) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (٢.٦٢٥) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، واستمر الارتفاع في إنتاج النفط الإيراني حتى شهر نيسان ٢٠٢٤ (آخر شهر قبل وفاة الرئيس ابراهيم رئيسي) بنسبة ٢٢.٣٪، أو ما يعادل (٥٨٧) ألف برميل يومياً، ليصل الإجمالي إلى (٣.٢١٢) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (٢.٦٢٥) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣[٣٧].

وانعكست قفزة إنتاج النفط الإيراني على متوسط الصادرات الذي ارتفع إلى (١.٥٣٧) مليون برميل يومياً خلال الأشهر الاربعة الأولى من عام ٢٠٢٤، بزيادة ٣٩٪ عن متوسطه البالغ (١.١٠٦) مليون برميل يومياً خلال المدة نفسها من عام ٢٠٢٣- بحسب بيانات حصلت عليها وحدة أبحاث الطاقة من شركة كبلر المتخصصة – وارتفعت صادرات إيران من النفط الخام إلى (١.٣٤) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (١.٠٥) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت الصادرات في شهر شباط بنسبة ١٢٪، لتصل إلى (١.٥٤) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (١.٣٨) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، بينما ارتفعت الصادرات بنسبة ٩٤.٥٪ خلال شهر آذار لتصل إلى (١.٦٧) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (٠.٨٦) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، واستمر نمو الصادرات حتى شهر نيسان ٢٠٢٥ بنسبة ٤٠٪، لتبلغ (١.٥٧) مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو (١.١٢) مليون برميل يومياً خلال الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣ [٣٨].

في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ارتفع إنتاج النفط في ايران بنسبة ١٧,٢ (على أساس سنوي)، ليصل إلى أعلى مستوى منذ إعادة فرض العقوبات الأمريكية على ايران في عام ٢٠١٨، وقد أتاح إعفاء إيران من حصص إنتاج أوبك+ وسوق النفط الأكثر تشدداً فرصة لتوسيع إنتاجها النفطي، وسجلت إيران واحدة من أعلى الزيادات في إنتاج النفط بين أعضاء أوبك في عام ٢٠٢٣، اذ ارتفع متوسط الإنتاج اليومي بمقدار (٣٠٠) ألف برميل إلى (٢.٨٥٥) مليون برميل يومياً، وواصل إنتاج النفط مساره التصاعدي ليصل إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً في نيسان ٢٠٢٤، ونتيجة لذلك ارتفعت حصة إيران في إنتاج أوبك من(٨.٩٪) في كانون الثاني ٢٠٢٣ إلى أكثر من(١٢.١) في نيسان ٢٠٢٤، مما يجعل إيران ثالث أكبر منتج للنفط في أوبك، وعلى الرغم هذا التعافي، ظل إنتاج النفط أقل كثيراً من أعلى مستوياته قبل العقوبات، وهو متوسط (٣.٨) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٧ والنصف الأول من عام ٢٠١٨، وواجه توسيع إنتاج النفط أيضاً قيوداً، بسبب سنوات من نقص الاستثمار في قطاع النفط والغاز، مما أدى إلى انخفاض رأس المال، وعلى الرغم من نقص الطاقة ومناخ الاستثمار غير المؤكد، شهدت الصناعات غير النفطية توسعًا معتدلاً. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، سجلت الصناعات غير النفطية نمواً بنسبة (١.٢٪)[٣٩].

وقد نمت الصناعات بنسبة ٣.٩ % (على أساس سنوي)، مدفوعة في المقام الأول بمعدل نمو بلغ ٤.٢٪ على أساس سنوي في قطاع التصنيع، كما شهد قطاع البناء توسعًا أكثر تواضعًا بنسبة ٣.١٪ على أساس سنوي، وعلى الرغم من هذا النمو انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي للصناعات المختارة في سوق الأوراق المالية في النصف الثاني من ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تباطؤ

صناعة السيارات، والتي كانت المحرك الرئيسي لمؤشر الإنتاج الصناعي في العام السابق، واستمرت تحديات القطاع غير النفطي، والتي تفاقمت بسبب انخفاض السيولة النقدية ونقص رأس المال العامل، فضلاً عن غياب التمويل [٤٠].

الخاتمة

بعد الحديث عن شخصية الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي وسياسته الداخلية في ايران خلال المدة ٢٠٢١-٢٠٢٤ تم التوصل الى ما يأتي:

يعد ابراهيم رئيسي من الشخصيات المهمة المحسوبة على التيار المحافظ والمقربة من المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي، ولذلك كان محط اهتمام الاخير، الذي كلفه بتولي مهمة رئاسة مجلس القضاء الاعلى عام ٢٠١٩ وعضوية مجلس الخبراء الذي مهمته اختيار المرشد الاعلى، فضلاً عن تكليفه بمناصب اخرى مهمة وحساسة في البلاد، وكان من المرشحين لتولي منصب المرشد الاعلى خلفاً لأية الله علي خامنئي.

مع تولي ابراهيم رئيسي منصب الرئاسة بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ١٨ حزيران ٢٠٢١ عمل على تطبيق ما وعد به في الدعاية الانتخابية من تطوير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمواطن الايراني الذي كان يعيش حالة من الفقر بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد بسبب برنامجها النووي، وقد سعى لتخفيف العقوبات المفروضة على بلاده، الا ان ذلك لم يتحقق.

على الرغم من الارتفاع الهائل لقيمة العملة الايرانية التي انهكت شرائح كثيرة من المجتمع الايراني، الا ان حكومة رئيسي قامت بخطوات ملموسة في هذا الجانب، ومنها ارتفاع صادرات النفط والقيام بمشاريع جديدة في تطوير قطاع النقل والزراعة وزيادة التبادل التجاري مع دول صديقة لايران مثل الصين وروسيا، فضلاً عن دول الجوار، الامر الذي خفف من الضائقة الاقتصادية، ناهيك عن تطوير قطاع الصناعة، التي شهدت تقدماً واضحاً وزيادة التبادل التجاري الذي ساعد على زيادة الايرادات الحكومية.

مع تلك الاصلاحات التي قام بها فان هناك من كان يدفع لزعزعة الاستقرار في ايران، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، فضلاً عن بعض الدول المساندة لها ومنها (اسرائيل)، التي كانت تقوم بعمليات اغتيال لبعض الشخصيات الايرانية والقيام بأعمال التفجيرات في بعض المدن الايرانية، وعلى الرغم من عدم اكتمال مدته الرئاسية فان الرئيس الايراني ابراهيم رئيسي قد قتل في ١٩ ايار ٢٠٢٤ على اثر سقوط طائرته في شمال غرب ايران لدى عودته من اذربيجان ليلاً، الامر الذي جعل الشعب الايراني يمر بحالة حزن عميق، لا سيما وان رئيسي كان مرشحاً لخلافة المرشد الاعلى، وكان يحظى بمكانة كبيرة في الاوساط الشعبية الايرانية، والتيار المحافظ بشكل خاص.

الهوامش

(1) BBC. Monitoring, Name in the News: Iranian President – elect Ebrahim Raisi, 19 June 2021,P.2.
https://monitoring.bbc.co.uk/product/c202nib9

(٢) حسين كريم حمود – وفاء عبد المهدي الشمري، رجالات الثورة الاسلامية في ايران، بغداد – ٢٠١٩، ص٨.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) BBC. Monitoring, Name in the News: Iranian President – elect Ebrahim Raisi, 19 June 2021,P.2
https://monitoring.bbc.co.uk/product/c202nib9.

(٥) United Against Nuclear Iran Organized, Ayatollah Ebrahim Raisi: President of Iran, U.S.A, July 2023, P.9.

(٦) مجلة الافاق، رئيسي وامير عبد اللاهيان سيرة ناصعة ومسيرة حافلة، العدد ٦٦، السنة الثانية، طهران، ٢٧ ايار ٢٠٢٤، ص ٤.

(٧) ايمان زهران، انعكاس نتائج الانتخابات الايرانية على تطورات الحل الاقليمي بالمسالة اليمنية ورقة تحليلية، مركز سوث ٢٤ للاخبار والدراسات: https://south24.net/news/index.php

(٨) Beyond the Headlines, Iran 1400 Brief, Friedrich Naumann Stiftunc Biddle East and North Africa No place,No date,P.1.

(٩) عبد الجليل الزبيدي، ابراهيم رئيسي ومشروع التغيير في ايران، شبكة الميادين الاعلامية، بيروت، ٤ تموز ٢٠٢١.

(١٠) Alam Saleh, One Year On: Iran Since President Raisi, Aljazeera Centre for studies, Qatar, 21 August2022, P.2, P5.

(١١) Ibid, P. 21–22.

(١٢) مجلة سياقات، احتجاجات ايران: الهوة بين نظام الجمهورية الاسلامية وشعبها اخذة في الاتساع، العدد ٧٤، ابو ظبي، ٣٠ ايلول ٢٠٢٢، ص١.

(١٣) الشرق الاخبارية، ابراهيم رئيسي ثلاث سنوات في رئاسة ايران بين التشدد والمصالحات، الرياض، ١٩ ايار ٢٠٢٤. https://asharq.com

(١٤) بي بي سي عربي نيوز، ايران: تنظيم الدولة يتبنى الهجوم على ضريح في شيراز ورئيسي يتعهد برد قاسي، ٢٧ تشرين الاول ٢٠٢٢. https://www.bbc.com/arabic

(١٥)المصدر نفسه.

(١٦) موقع " امواج ميديا"، ٥ ايار ٢٠٢٢. https://amwaj.media

(١٧) Hauke Hartmann,Country Report Iran 2024, Bertelsmann Stiftung Carl, Germany, 2024, P.6.
sabine.donner@bertelsmann-stiftung.de

(١٨) United States Mission to the United Nations Office of Press and Public Diplomacy For Immediate Release, U.S.A, August 16, 2023. https://usun.usmission.gov.

(١٩) ورداً على تلك الهجمات على محافظة اربيل قامت وزارة الخارجية العراقية، باستدعاء سفيرها لدى طهران نصير عبد

المحسن، لغرض التشاور على "خلفية الضربات الإيرانية على أربيل"، كما أعلنت استدعاء القائم بالأعمال الإيراني في بغداد أبو الفضل عزيزي لتسليمه "مذكرة احتجاج." وفي وقت سابق، نشرت الوزارة بياناً جاء فيه: "تعرب حكومة العراق عن استنكارها الشديد وإدانتها للعدوان الإيراني على مدينة أربيل المتمثل بقصف أماكن سكنية آمنة بصواريخ باليستية، ما أدى إلى وقوع ضحايا بين المدنيين."، وأكد البيان أن هذا يُعد "اعتداءاً على سيادة العراق وأمن شعبه، وإساءة إلى حسن الجوار وأمن المنطقة." وذكرت الوزارة أن العراق سيتخذ الإجراءات القانونية كافة تجاه الهجوم الإيراني، بما في ذلك تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أمر بتشكيل لجنة برئاسة مستشار الأمن الوطني للتحقيق في الهجوم، وجمع المعلومات لدعم موقف الحكومة دولياً، وتقديم الأدلة والمعلومات الدقيقة. وقال الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، إن الهجوم الإيراني يهدد استقرار المنطقة بأكملها، ويُعد انتهاكاً للسيادة العراقية. وأضاف:" أن "حسم المسائل يكون عبر الحوار البناء المشترك لا من خلال الهجمات العسكرية التي تهدد استقرار العراق، بل وكل المنطقة"، مشدداً على ضرورة العمل على خفض التوترات في المنطقة. ينظر: الشرق نيوز، الرياض، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٤.https://asharq.com

(٢٠)" الشرق الاوسط " (جريدة)، لندن، ١٦ كانون الثاني ٢٠٢٤.

(٢١) Middle East Report,Iran: The Riddle Raisi,International Crisis Group, Brussels, Belgium, 5 August, 2021, P. 2.

(٢٢) Ali Akbar Dareini, Iran’s Foreign Policy under Raisi, Aljazeera Center for studies, Qatar, June 30 2021, P.5.

(٢٣) Ali Akbar Dareini, Op.Cit, P. 5.

(٢٤) Nigel Walker, Iran in 2021 Presidential Election, House of commons Library,British,5 July 2021, P.9.

(٢٥) Salmiati and Niraj Kumar Singh, Op.Cit, P.190-191.

(٢٦) موقع " امواج ميديا"، ٥ ايار ٢٠٢٢. https://amwaj.media/ تاريخ الزيارة ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٤

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) في ٢٣ ايار ٢٠٢٢ انهار قسم كبير من مبنى “متروبول” المكون من عشرة طوابق في مدينة عبادان، إحدى المدن الرئيسية في ايران، متسببا بإحدى أسوأ الكوارث الناتجة عن حوادث مماثلة منذ أعوام، ودفع انهيار المبنى المئات في عبادان ومدن أخرى من خوزستان، فضلاً عن بعض المناطق الأخرى في إيران، للنزول الى الشوارع في تحركات مسائية، حداداً على الضحايا وتضامنا مع اسرهم، وللمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن الكارثة. ينظر: " المرصد" (جريدة)، طرابلس – ليبيا، ٣١ ايار ٢٠٢٢.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن موقف ايران من الحرب الروسية – الاوكرانية يراجع: نعيم جاسم محمد، مريم جاسم نعمة، موقف ايران من الحرب الروسية – الاكرانية ٢٠٢٢، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد ٣٣، المجلد ١٧، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، كانون الاول ٢٠٢٣، ص ص ١١١-١٤٢.

(٣٠) Niko Kelbakiani, Analysis: Iranian President Ebrahim Raisi's first year in office, BBC Monitoring, London, 04 August 2022.

(٣١) Niko Kelbakiani, Op.Cit,P.4.

(٣٢) مجلة الافاق، رئيسي وامير عبد اللاهيان سيرة ناصعة ومسيرة حافلة، السنة الثانية – العدد ٦٦، طهران، ٢٧ ايار

٢٠٢٤، ص١.

(٣٣) United Against Nuclear Iran Organized, Op.Cit, P.18.

(٣٤) شبكة سكاي نيوز الاخبارية، الاقتصاد الايراني بالارقام في عهد رئيسي، ابو ظبي، ٢٠ ايار ٢٠٢٤.
https://amp.skynewsarabia.com

(٣٥) بيجن خواجه بور، تحليل معمق الاقتصاد الايراني في عام ٢٠٢٤، امواج ميديا، ٢٣ شباط ٢٠٢٤.
https://amwaj.media

(٣٦) شبكة سكاي نيوز الاخبارية، الاقتصاد الايراني بالارقام في عهد رئيسي، ابو ظبي، ٢٠ ايار ٢٠٢٤.
https://amp.skynewsarabia.com

(٣٧) رجب عز الدين، تطور انتاج النفط وصادراته في عهد ابراهيم رئيسي قفزة قوية قبل رحيله، وحدة ابحاث الطاقة، واشنطن، ٢٠ ايار ٢٠٢٤. https://attaqa.net

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٠) International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Iran Economic Monitor Sustaining Growth Amid Rising Geopolitical tensions, Washington, 2024, P.1.
www.worldbank.org

(٤٠) International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, Iran Economic Monitor Sustaining Growth Amid Rising Geopolitical tensions, Washington, 2024, P.1.
www.worldbank.org